2015

REVUE DE PRESSE

Revue n 08

MF
CTRF
02/08/2015

الشروق اليومي
إخبارية وطنية

2015/08/02

مصالح الجمارك تحقق في 800 قضية منها 443 تخص العملة

حاويات فارغة وأخرى مملوءة بالحجارة لتهريب 500 مليار من "الدوفيز"!

مستوردون متهمون استفادوا من امتيازات مشاريع "أونساج" و"كناك"

تجاوزت قيمة الأموال المهرّبة بالعملة الصعبة خلال السداسي الأول من السنة الجارية 50 مليون أورو، ما يعادل 500 مليار سنتيم، حسب ما كشف عنه تقرير أرسل إلى الوزارة الأولى، مقابل استيراد عتاد ليست له أي قيمة تجارية، يتخلى عنه أصحابه عند دخوله مختلف الموانئ. وبعض المتورطين في هذه العمليات المشبوهة استفادوا من مزايا مشاريع "أونساج" و"كناك".

نوارة باشوش

وكشفت مصادر بالمديرية العامة للجمارك لـ "الشروق"، عن تقرير تم إرساله إلى الوزير الأول حول تهريب العملة الصعبة، حيث تجاوزت قيمته 50 مليون أورو، خلال السداسي الأول من السنة الجارية، فيما سجل تهريب أزيد من 120 مليون أورو خلال سنة 2014، وهي المبالغ التي حولت نحو بنوك أجنبية، مقابل استيراد عتاد ليست له أي قيمة تجارية، يتخلى عنه أصحابه عند دخوله الموانئ الوطنية في حاويات لا يمكن التأكد من محتواها إلا عند دخولها التراب الوطني.

وأكدت المصادر استمرار نزيف العملة الصعبة مع بداية السنة، حيث يتم التحقيق في العديد من عمليات الاستيراد المشبوهة، مثل تلك التي قام بها مستوردان جزائريان، حيث تمكنا من تحويل ما تتجاوز قيمته مليوني أورو مقابل استيراد عتاد دون قيمة تجارية من دول أوروبية والصين يصل الحد إلى استيراد حاويات فارغة وأحيانا مملوءة بالحجارة والرمال مثل تلك المستوردة من الصين وبالضبط من شوارع شنغهاي.

وبالمقابل، فتحت المديرية المركزية للرقابة الملحقة بالمديرية العامة للجمارك، منذ بداية السنة إلى غاية جوان المنصرم، تحقيقا في 800 قضية فساد، بينها 443 تخص عمليات تهريب العملة الصعبة وتبييض الأموال، تورطت فيها مؤسسات اقتصادية ومستوردون محليون وأجانب، فيما بلغ عدد الملفات التي أحيلت على العدالة 1234 ملف.

أما عن طبيعة المخالفات المسجلة قال المصدر إن معظمها، يتمثل في تصريحات كاذبة ومغشوشة بالنسبة لما يتعلق بقيمة السلع المستوردة وصنفها ومنشئها، إلى جانب سلع أخرى مجمركة بفواتير مزورة، زيادة على تحويل المزايا الجبائية الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين عن مقصدها الأصلي في إطار المشاريع، وتم تسجيل هذه المخالفات، حسب نفس المصدر، حتى في شركات الاستيراد المتعاملة في إطار المنطقة العربية، للتبادل الحر والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلى جانب مخالفات تخص الأنظمة الجمركية المعفاة من الضرائب والحقوق الجمركية.

مافيا الاستيراد تعبث باقتصاد البلاد

2015/08/03

"مصدر بنكي يكشف لـ"الخبر

جنّات" تهرّب إليها أموال الجزائريين " 4

الجزائر: سمية يوسفي

تسعى الحكومة إلى استرجاع الكتلة النقدية الضخمة الضائعة بفعل الممارسات غير القانونية والمعاملات المالية المشبوهة، الضريبية، حيث "التي يعتبر التهريب أبرزها، من خلال فتح الحسابات المالية فيما يعرف ببلدان "الجنّات" أو "الملاذات حددتها الحكومة وشددت على عدم التعامل معها، بينما يعتمد مهربو العملة نحو الخارج على أساليب وطرق جديدة للانفلات من بين أصابع رقابة الجهات المختصة.

أكد مصدر بنكي مسؤول، في تصريح لـ«الخبر"، أن البنوك الوطنية ستوقف، بمقتضى تعليمة سلال، عمليات فتح الحسابات البنكية المتعلقة بالقائمة السوداء لبلدان الجنات الضريبية، والتي يتم إعدادها من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "أو سي دي أو" ومجموعة العمل المالي "غافي"، ويتم تحيينها سنويا وفقا لمعايير تتوقف على مرونة التشريعات الضريبية والتعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات البنكية والجبائية.

وأفاد ذات المصدر بأن التعليمة لا تخص بلدان الجنات الضريبية، والتي تمنح امتيازات جبائية لكل من يقصدها دون فرض شروط للتأكد من مصدر الأموال، وإنما حتى تلك الدول التي ترفض التعامل مع الجزائر في مجال تقديم معلومات بنكية أو جبائية عن المشتبه بهم في تحويل أموال وتبييضها خارج الوطن، والتي يكون مصدرها أساسا النشاطات الممنوعة كتهريب المخدرات.
من جهة أخرى، أوضح ذات المصدر أن وجهة مبيضي الأموال في الجزائر تبقى ترتكز على التعامل مع مجموعة محدودة من الدول، أهمها دبي (الإمارات العربية المتحدة) وبيروت (لبنان) من الدول العربية والجزر البريطانية وبعض المقاطعات في سويسرا.

في نفس السياق، قال ذات المصدر إن مختلف التعاملات المالية المشبوهة مع دول الجنات الضريبية تتم عن طريق تحويلات مالية متعددة، للهروب من الرقابة وتوظيف أموالهم في دول الجنات الضريبية.

على صعيد آخر، وفي اتصال لـ«الخبر" مع مدير الرقابة اللاحقة لدى المديرية العامة للجمارك، السيد أعمر بن الرق، ثمن هذا الأخير تعليمة الوزير الأول، عبد المالك سلال، القاضية بمنع فتح حسابات بنكية في دول ما يعرف بالجنات الضريبية، مؤكدا أن التعليمة تعد بمثابة الإعلان الرسمي عن الحرب ضد مهربي الأموال بالعملة الصعبة، وهي الظاهرة التي كانت محل تنديد من طرف مديرية الرقابة اللاحقة منذ سنة 2011. في نفس الإطار، أكد نفس المسؤول أن 97 بالمائة من المخالفات والمتابعات التي تم تسجيلها خلال الخمس سنوات السابقة، تتعلق بمخالفات الصرف، أي كل ما يتعلق بتحويل العملة الصعبة.

2015/09/10

أمن بوقطب يحقّق مع 3 مشتبه فيهم

تحقيقات أمنية حول اختلاس أموال سوناطراك من حسابات البريد في البيض

كشف مصدر قضائي أن وكيل الجمهورية لدى محكمة بوقطب بالبيض حوّل ملف قضية البريد إلى مصالح الشرطة القضائية بأمن الدائرة.

نور الدين بالبشير

كشفت مصادر «النهار» أن الفرقة المختصة شرعت الأسبوع الماضي في استدعاء المتهمين الثلاثة في القضية، وهم قابض البريد واثنان من الموظفين، حيث تم الاستماع إلى أقوالهم فيما يتعلق بالتهم المنسوبة إليهم، حسب قرار الإحالة والتقرير الذي تضمنته الدعوى القضائية التي رفعتها المديرية العامة للبريد بعد تحقيق المفتشية العامة. وكشفت ذات المصادر عن ثغرة أخرى غير التي أعلن عنها في الشكوى، تتعلق بتحويل مبالغ مالية تخص منحة طلبة التكوين المهني لمدة ثلاث سنوات لم يتلقها المتربصون، أين تم تحويلها إلى حسابات خاصة، فضلا عن ثلاث قضايا أخرى

تضمنها الملف منها تحويل أموال سوناطراك بالدائرة والتي لم تكن تدخل حساب الشركة، وتم التلاعب بها في عمليات تجارية مشبوهة، وأموال بعض الورثة بعد وفاة مالك الحساب، والتي تم تحويلها هي الأخرى إلى حسابات خاصة بالموظفين المتهمين خلال الفترة قيد التحقيق. وأشارت مصادرنا إلى وجود أطراف أخرى في الملف من خارج الولاية تم استدعاؤها للتحقيق، بعد ورود أسمائها في الملف، مما يرشح ارتفاع عدد المتهمين في القضية بعد توقيف قابض البريد والموظفين المتهمين تحفظيا، بعد تقديمهم أمام لجنة التأديب، كما رشحت مصادرنا ارتفاع المبلغ المحول إلى أكثر من ثلاثة ملايير سنتيم.

اليومي الشروق
إخبارية وطنية

2015/08/10

فيما أدين التجار بعقوبات ما بين 3 و7سنوات حبسا

20 سنة حبسا لرجل أعمال هرب 95 مليار بسجلات تجارية وهمية

التحويل تم مقابل عمولات بـ20 مليون سنتيم

ع.إيمان

أصدر، نهاية الأسبوع الماضي، قاضي الأقطاب لدى محكمة سيدي أمحمد بالعاصمة، أحكاما متفاوتة تراوحت بين 3و5 و7سنوات حبسا نافذا وغرامة مالية بقيمة 200 ألف دينار، في حين أدين متهم آخر متواجد في حالة فرار، رفقة رجل أعمال بالإمارات بعقوبة 20 سنة حبسا نافذا وغرامة مالية بقيمة 5 ملايين دينار، مع إصدار أمر بالقبض، لتورطهم في عملية تهريب 95 مليار سنتيم في ظرف شهرين باستغلال سجلات تجارية وهمية مقابل عمولات مالية قيمتها 20 مليون سنتيم عن كل عملية.

التحقيق الذي باشرته الفرقة الاقتصادية والمالية التابعة للمصلحة الولائية لأمن ولاية الجزائر، أسفر عن تورط المشتبه فيهم، لتنسب إليهم جنح التزوير واستعمال المزور في محررات ادارية ،تبييض الأموال على سبيل الاعتياد وفي إطار جماعة إجرامية مخالفة للتشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، أين تم تحويل مبلغ 95 مليار سنتيم في ظرف شهرين عن طريق اللجوء لتصريحات جمركية وهمية وعمليات تجارية بطريقة مخالفة للقانون، وتم الاعتماد على التزوير في عمليات التوطين البنكي المعتمد على سجلات تجارية لأشخاص يعانون من ظروف قاسية، مقابل منحهم عمولات من أجل التحويل المالي، حيث كانت العملات تصب ببنك الخليج بالجزائر قبل تحويلها الى العملة الصعبة بحساب شركة "كازاروزا" التي تعود للمدعو "ا. ن" بالإمارات العربية المتحدة.

ولدى مسائلة المتهمين من قبل رئيس الجلسة، فند المدعو "د.ع" علمه بموضوع التصريحات الجمركية المزورة أو عمليات الاستيراد الوهمية، مؤكدا أنه تاجر مختص في الاستيراد والتصدير وصاحب ثلاث شركات، وقام بطلب من صديقه "غ. ا" المقيم بدبي "الامارات العربية" بحضوره أثناء عمليات إيداع النقود لدى بنك الخليج بالجزائر لفائدته لتوطين عمليات استيراد، وبعد إيداع النقود في الوكالة البنكية قام باستيلام وصل الايداع بغرض تسليمها الى المدعو "غ. ا" مضيفا أنه وقع ضحية تزوير أشخاص آخرين. من جهته أكد المتهم "ج. م" انه تاجر صاحب شركة متخصصة في استيراد الاعلام الآلي والاثاث صديق المدعو"غ.ا" منذ 4 سنوات، حيث طلب منه هذا الاخير الذي كان مسير مقاولة ثم انتقل الى الإمارات وأسس شركة مختصة في الشحن ولديه مصنع للأحذية، بمنحه سجله التجاري.

النهار

2015/08/11

منع شركات التصدير والاستيراد من أي توطين بنكي يساوي أو يفوق رأس مالها إلا مرة واحدة في السنة

بنك الجزائر يصدر إجراءات جديدة لمحاربة تهريب الأموال إلى الخارج

■ البنوك ملزمة بإبلاغ بنك الجزائر عن كل عملية استيراد في وقتها

قرر بنك الجزائر، ابتداء من الفاتح أوت الماضي، منع مؤسسات الاستيراد والتصدير من القيام بعمليات استيراد تفوق رأس مالها أكثر من مرة في السنة، وهي خطوة جدية للقضاء على ظاهرة اقتصاد «الكونتينار» و«البازار» الذي مزق الاقتصاد الجزائري وجعله بين أيدي مجموعة من مافيا تهريب الأموال نحو الخارج.

حمزة. ب

وحسب تعليمة تحوز «النهار» على نسخة منها، مؤرخة في 22 جويلية 2015، تحمل رقم 02/ 15، فقد أمر محافظ بنك الجزائر، محمد لكصاسي، كل المؤسسات المالية العمومية والخاصة بمنع مؤسسات الاستيراد والتصدير من إجراء أي توطين بنكي يساوي أو يفوق رأس مالها القانوني أكثر من مرة في السنة. وجاءت التعليمة في إطار القانون المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وكذا أحكام النظام المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات، وتهدف هذه العملية إلى تحديد المستوى المرخّص للالتزامات الخارجية بالتوقيع لصالح البنوك والمؤسسات المالية في إطار عمليات استيراد. وانطلق العمل بالتعليمة في الفاتح من هذا الشهر، وأشارت المادة «02» منها إلى أنه «يجب ألا يتجاوز مستوى الالتزامات الخارجية للبنوك والمؤسسات المالية سوى مرة واحدة أموالها الخاصة القانونية». ويقصد بالالتزامات الخارجية بالتوقيع في إطار عمليات الاستيراد الخارجية، مجموع الالتزامات بالتوقيع ذات الصلة بعمليات الاستيراد، مع خصم ودائع الضمانات والمؤونات المكونة بالدينار في هذه العملية، خاصة وأن وزارة التجارة وبنك الجزائر سجلا عشرات عمليات التوطين لشركات استيراد خاصة بمبالغ مالية خيالية.

في حين أن رأس مالها الحقيقي لا يتجاوز 10 من المائة من عمليات التوطين التي كانت تقوم بها. وأمرت التعليمة البنوك، الوسيطة المعتمدة، أن ترسل شهريا إلى بنك الجزائر «المديرية العامة للصرف»، في أجل أقصاه الخامس عشر من الشهر الذي يلي الشهر المرجع، أي الذي جرت فيه عملية التوطين، وذلك حتى يتسنى لبنك الجزائر مراجعة كل العمليات التي تقوم بها أي مؤسسة وتضييق الخناق على بارونات الحاويات، وطلب بنك الجزائر في هذا الإطار من كل البنوك تزويده بجدول ملخص لكل التنفيذات المالية. وأشار مصدر «النهار» إلى أن التعليمة السالفة الذكر جاءت لمحاصرة أصحاب الحاويات وشركات الاستراد والتصدير والتحقق من ملفات توطين عمليات تحويل واسترداد الأموال، واستهداف الملفات المتعلقة باستيراد الخدمات وحسابات المبور للسفن، وبعض عمليات الصرف اليدوية، بالنظر إلى التجاوزات التي تمت معاينتها بخصوص هذه العمليات، وتم إعداد وإرسال عدة محاضر مخالفة لتنظيم الصرف من طرف المفتشين ضد المخالفين إلى الإقليمية الجهوية المختصة.

اليومي
الشروق
إخبارية وطنية

2015/08/11

مصالح أمن الجزائر تضرب النواة الصلبة للشبكة الدولية

مسؤولو بنوك وتجار يهرّبون "الدوفيز" إلى دبي وأليكانت

حبس متورطين وملاحقة آخرين وفضح شركات وهمية لتبييض الأموال

أودع، أمس، قاضي التحقيق بمحكمة بئر مراد رايس 4 أشخاصا الحبس المؤقت، فيما يجري البحث عن اثنين آخرين في حالة فرار، وذلك في قضية تهريب للعملة الصعبة وتبييض أموال وتهديد الاقتصاد الوطني، تورطت فيها إطارات بنكية وتجار حولوا وهربوا - عبر شركات وهمية عملت على توطين عملياتها الافتراضية ببنوك عمومية وخاصة على حسابات بنكية بدبي وأليكانت مبالغ ضخمة من العملة الصعبة ..

س بلعمري

وبحسب مصادر موثوقة، فإن العملية التي كشفت خيوطها مصالح أمن الجزائر، بينت أن الشبكة التي كانت تضم إطارات بنكية وعددا من التجار، تتراوح أعمارهم ما بين 35 و60 سنة، عمدوا إلى فتح أرصدة بأسماء مستعارة، كما أسسوا 5 شركات وهمية تحت تسميات تصدير واستيراد السلع، لتغطية نشاطهم غير الشرعي وبالاعتماد على وثائق بنكية وجمركية مزورة، عملوا على توطين عمليات تجارية افتراضية، تم خلالها ضخ العملة الصعبة وتحويلها نحو الخارج، دون استقبال أي سلعة من السلع موضوع عملية التوطين، ومن بين عمليات تهريب العملة شكلت عملية تهريب المليون أورو أي ما يعادل 13 مليار سنتيم واحدة فقط منها.

وفي تفاصيل قضية الحال التي ينتظر إحالتها على القطب الجزائي لسيدي امحمد، لاستكمال التحقيقات، قالت مصادرنا إن تورط بنكيين جعل الشبكة تعتمد على أساليب "احترافية" في عمليات التهريب، منها اللجوء إلى توطين عمليات الاستيراد الافتراضية للشركات الوهمية، لدى بنوك عمومية منها بنك التنمية المحلية، وبنك الجزائر الخارجي إلى جانب بنك خاص، ويتعلق الأمر بالبنك العربي، وتحويل العملة الصعبة المهربة على حسابات ببنوك إمارتية بدبي وأليكانت الإسبانية.

الاستيراد والتصدير غطاء لتهريب الملايير

القضية التي تعتبر بمثابة ضربة موجعة للنواة الصلبة لشبكة التهريب الدولية وغسل الأموال، التي فككت خيوطها مصالح أمن الجزائر، وجه فيها قاضي التحقيق تهما للموقوفين الـ4 والفارين والتجار المبحوث عنهم تهم ثقيلة تتعلق بتهريب العملة وتبييض الأموال، على درجة عالية من الخطورة وتهديد الاقتصاد الوطني، وطبعا التهمة الجوهر في القضية وتتعلق بمخالفة تشريع الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، والتزوير في محررات ووثائق رسمية وتشكيل جمعية أشرار.

ضرب النواة الصلبة للشبكة الدولية الناشطة في مجال تهريب العملة وتبييض الأموال يأتي تزامنا مع إجراءات هامة، ونصوص تشريعية وضعتها الحكومة وتعليمات متجددة لوزارة المالية، لوقف نزيف العملة الصعبة وإحباط أي محاولة لتهريب "الدوفيز" عبر عمليات تجارية وهمية وحسابات بنكية مزيفة وشركات افتراضية، وكان المشرع الجزائري قبل سنتين فقط قد أعاد النظر في التشريع المتعلق بحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، وضمنه بإجراءات رقابية مشددة، كما يأتي فرض التعامل بالصك بنص قانوني ووقف التعامل بالشكارة في سياق الحرب المعلنة من قبل الحكومة على تهريب الأموال وتمويل الإرهاب ومراقبة حركة الأموال تحقيقا لأهداف اقتصادية داخلية وامتثالا لمواثيق دولية تعد الجزائر أحد أطرافها.

2015/08/12

فيما تمّت تبرئة شريكه من التهمة

6 سنوات حبسا لـ«عثمان الأول» لاختلاسه 9.7 مليار من بنك «السلام»

سلطت، أمس، محكمة بئر مراد رايس بالعاصمة، عقوبة 6 سنوات حبسا نافذا وغرامة بقيمة 3 ملايير سنتيم، في حق مندوب المقاصة الآلية ببنك «السلام»، مع إلزامه بدفع تعويض بقيمة 3 ملايير لبنك الجزائر، على خلفية تورطه في تزوير 184 صك بنكي لاختلاس أموال فاقت قيمتها الإجمالية 9 ملايير و673 مليون سنتيم من حسابات كبرى الشركات، الذي حاول إلصاق التهمة بشخصية وهمية تدعى «عثمان الأول»، فيما تمت تبرئة المتهم الثاني من جميع التهم المنسوبة إليه.

ياقوتة زيغود

تفجير ملف قضية الحال انطلق بموجب شكوى حركها بنك «السلام» ضد أحد زبائنه المدعو «ب. ك» بتهمه باختلاس أموال من حسابات زبائنه باستعمال صكوك مزورة عن طريق مخالصتها ومقاصتها بأسماء أشخاص وهميين اثنان منها يخصان بنك الخليج الجزائر وكالة دالي إبراهيم، حيث تقدم الأول بصكوك ووثائق مزورة وتمكن من سحب مبالغ معتبرة بلغت قيمتها 3 ملايير سنتيم.

وقد كشفت التحريات التي باشرتها الجهات المختصة، عن تواطؤ أحد موظفي بنك «السلام» الذي كان يستغل منصبه كمندوب المقاصة الآلية وخبرته في مجال الاقتصاد والمحاسبة لارتكابه لهذه الأفعال الإجرامية، من خلال نسخه للصكوك ومقاصتها لفائدة بنك «السلام» وكالة البليدة، لتغطية وتبرير المبالغ المختلسة من حسابات زبائنهم، التي تبين أنها فاقت 9 ملايير سنتيم. وبتمديد الاختصاص والحصول على إذن بتفتيش منزل المتهم المتواجد بمنطقة بني تامو في البليدة، تم العثور على 184 صك من بينها صك يخص بنك التنمية المحلية تمت مخالصته لفائدة بنك «السلام» وكالة البليدة، البنك الوطني الجزائري، بنك «سوسيتي جينيرال»، 14 صكا يخص البنك الجزائري الخارجي، و4 صور شمسية للمتورط الرئيسي في القضية والذي انتحل 4 هويات، مما صعب عملية العثور عليه لاستعماله أسماء مستعارة وامتناع المتهم الثاني عن تقديم أية معلومات عنه بحجة أنه لا يتذكره، في الوقت الذي ألقى التهمة على عاتق ابن حيه وهو تاجر، وأكد أنه متواطئ معه، انتقاما منه على عدم تسديد دين بينهما، المنجر عن عملية شراء سيارة سياحية، ليتم بذلك القبض عليهما وإيداعهما رهن الحبس المؤقت بالمؤسسة العقابية في الحراش، عن تهمة التزوير واستعمال المزور في محررات تجارية ومصرفية، واختلاس أموال خاصة.

المتهم الأول وخلال مثوله أمام محكمة بئر مراد رايس بالعاصمة، اعترف بالجرم المنسوب إليه، حيث تراجع عن تصريحاته الأولى، وأكد أن ابن حيه لا علاقة له بالقضية، حيث تبين أنه بتاريخ الوقائع كان يقبع في السجن لتورطه في قضية تقليد منتوج، وراح يلقي المسؤولية على عاتق المكنى «عثمان الأول»، الذي أكد أنه هو ذات الشخص الذي عثرت مصالح الأمن على الصور بمنزله وهو ذاته الذي حرك الشكوى ضده، حيث أنه اعترف بتزوير 4 صكوك بنكية عن طريق نسخها بواسطة جهاز السكانير التي تمكن بفضلها من اختلاس مبلغ 10.300.79.00دج ثم 19550.000.00دج من حساب شركتين خاصتين، ناهيك عن مبلغ 23.922.054.00دج من حساب الخطوط الجوية الملكية المغربية وكالة ديدوش مراد، وكذا مبلغ 42.965.000.00دج من حساب شركة «كلاب سونتانا»، موضحا أن بقية الصكوك صحيحة، غير أن النيابة وخلال مرافعتها أشارت إلى أن الشخص وهمي كونها سعت بكل السبل للتوصل إليه وبشتى الطرق ولو عبر رقم الهاتف، إلا أن مندوب المقاصة الإلكترونية امتنع عن تقديم أية معلومات وذلك الأسم ورد بنية التملص من العقاب.

النهار الجزائر

2015/08/13

تقرير للأمم المتحدة حول نتائج مكافحة الجريمة المنظمة بين 2010 و2015

الجزائر تحجز 30 ألف مليار أموال الفساد و«التشيبة»!

■ حجز 13 ألف مليار سنتيم من الأموال الموجهة للتبييض من قبل «المافيا»
■ أغلب الأموال المسترجعة كانت من تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج وتبديد الأموال العمومية

يكشف تقرير ديوان الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، حول الفساد في الجزائر من 2010 إلى 2015، عن مصادرة وحجز حوالي 30 ألف مليار، تتمثل في جرائم تهريب الأموال إلى الخارج وتبييض رؤوس الأموال، إضافة إلى استعمال النفوذ والتزوير وتمويل الإرهاب وغسيل الأموال من قبل المتعاملين الاقتصاديين، إضافة إلى تبديد الأموال العمومية، وفي هذا الصدد، أكد الخبراء المشاركون في التقرير، أن الجزائر تمكنت خلال هذه الفترة من تطبيق القوانين والمعاهدات الدولية لمكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية.

زايدي أفتيس

وحسب التقرير الذي تحوز «النهار» على نسخة منه، والذي أعده ديوان الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة بالجزائر للسنوات الخمس الماضية، بمشاركة مسؤولين جزائريين، واستنادا إلى الأرقام المقدمة من قبل السلطات الرسمية، فإنه تم خلال هذه الفترة تطبيق القوانين وفقا للمعاهدات التي تم توقيعها من قبل الجزائر لمكافحة الفساد ومختلف أشكاله. وحسب الأرقام الرسمية المقدمة، فإنه تم حجز ومصادرة أكثر من 815 مليون أورو، أي ما يفوق 13 ألف مليار سنتيم، في التهم المتمثلة في إدارة وتكوين جماعة أشرار وتبييض رؤوس الأموال، تهريب العملة والفساد وتجاوزات قانونية بخصوص حركة تحويل الأموال إلى الخارج، كما تم إحصاء 939 مليون أورو، ما يعادل أكثر من 15 ألف مليار سنتيم، متمثلة لوحدها في تهم الفساد وتهريب العملة وتبييض الأموال، أما بالنسبة لتهم إدارة وتكوين جماعة أشرار بالتواطؤ مع المؤسسات العمومية والاقتصادية ذات طابع صناعي وتجاري، استغلال المناصب والنفوذ وسوء استغلال الوظيفة، تحويل الممتلكات العمومية، فقد قدرت بأكثر 3 ملايين أورو، أي ما يفوق 500 مليار سنتيم. وأكد التقرير أن الجزائر قد تمكنت خلال السنوات الخمس الأخيرة من إعلان الحرب على الفساد، من خلال تطبيق القوانين السارية المفعول والمستمدة من المعاهدات الدولية التي وقعتها الجزائر مع الأمم المتحدة، خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى تجنيد مصالح الأمن بكل وحداتها، والهيئات الوطنية المختصة في مكافحة الفساد، على غرار الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التي تأسست في سنة 2011، إضافة إلى مجلس المحاسبة، والديوان المركزي لقمع الفساد التابع لوزارة المالية، تتمثل مهمتهم في مراقبة ومتابعة كل الصفقات العمومية والمحافظة على الأموال العمومية، وكشف كل الأموال المهربة والموجهة لتمويل الإرهاب والتلاعب بالأموال العمومية واختلاسها.

تصوير: بلال بوزمارن

وجاء في التقرير، أن الجزائر قامت أيضا بتحريك قضايا فساد مهمة على مستوى المحاكم، حيث أعطى أمثلة عن المحاكمات التي تمت بمجلس قضاء البليدة والجزائر العاصمة، مشيرا إلى أن كل قضايا الفساد تفجرت من قبل مصالح الأمن المتمثلة في مصالح الدرك الوطني والشرطة ومصالح الاستعلامات العسكرية.

النهار الجزائرية

2015/08/13

الإطاحة بشبكة تزوير يقودها تجار وحجز قرابة 600 مليون سنتيم مزورة في سطيف

علمت «النهار» من مصادر حسنة الاطلاع، أن فرقة الأبحاث التابعة للمجموعة الإقليمية للدرك الوطني بسطيف، تمكنت أول أمس، من كشف نشاط عصابة خطيرة تنشط على المستوى الوطني تتكون من سبعة أشخاص، من تجار كبار ينحدرون من مدن سطيف والعلمة وبرج بوعريريج والجزائر العاصمة، والتي تمتهن عملية تزوير النقود وتحويلها إلى العملة الصعبة للمتاجرة بها بالإضافة إلى تخصيصها للتعامل في بيع وشراء قطع الغيار خاصة وكذا الأدوات الكهرومنزلية، وحسب مصادر «النهار» التي أوردت الخبر فإن العملية تمت بناء على معلومات تلقتها الوحدة المذكورة والتي مفادها وجود شبكة كبيرة مقر أغلب أفرادها بولاية سطيف، تقوم بتزوير النقود بتقنيات عالية الجودة بعد اقتنائها لمعدات جد متطورة، حيث من المحتمل أنها سوف تقوم بترويج ما يقارب 5.5 مليار سنتيم، بالإضافة إلى كونها شبكة تقوم بالمتاجرة في المخدرات، أين تم فتح تحقيق معمق من طرف فرقة الأبحاث ونصب خطة محكمة، ليتم في الأخير الإطاحة بأحد عناصر الشبكة والذي دل فيما بعد عن شركائه، حيث تمت الإطاحة بسبعة أفراد فيما لا يزال أربعة منهم في حالة فرار، وتم حجز مبلغ مالي جد هام قارب 600 مليون سنتيم كانت مزورة، وتعد العملية الأولى من نوعها التي عولجت على مستوى الولاية من ناحية الكمية المحجوزة، وينتظر تقديم المتهمين في اليومين القادمين أمام وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة، في انتظار القبض على باقي عناصر الشبكة ومحاكمتهم جميعا.

آسيا بن شين

الشروق اليومي
إخبارية وطنية

2015/08/18

التحضير لإعادة بعث مشروع "بنك للجالية" في الخارج

6 ملايير دولار.. "دوفيز" الجزائريين في أوروبا !

■ السوق السوداء تستقبل هذه الملايير بطريقة غير قانونية.. وتباع وتشترى خارج البنوك والقانون

إيمان كيموش

أعاد بنك الجزائر بعث مفاوضات إنشاء بنك للجالية الجزائرية بالخارج يكون مقره فرنسا في انتظار تعميم العملية على كافة الدول الأوروبية الأكثر تمركزا للجالية، وسيفتتح هذا الفرع بنك الجزائر الخارجي في محاولة جديدة لاستقطاب أموال المهاجرين في الخارج وهذا بعد أن بقي المشروع مجمدا لسنوات رغم مطالب ممثلي الجالية ونصائح وتوجيهات خبراء الاقتصاد، وتعوّل الحكومة على هذه الأموال التي تعادل 6 ملايير دولار حسب آخر دراسة للسلطات المالية في الجزائر.

وحسب الأرقام الأخيرة للدراسات التي أجرتها وزارة المالية فإن حجم الأموال التي تدخل السوق السوداء للعملة الصعبة سنويا تتراوح ما بين 4 و6 ملايير دولار وهي أموال تأتي إما بطريقة غير شرعية أو عبر المهاجرين والتحويلات التي يقومون بها بطرق مختلفة، مع العلم أن القانون يتيح لأي مهاجر تحويل ما لا يزيد عن 7000 أورو، في حين يمكن تحويل بقية العملة بطريقة خفية، ويلجأ عادة المهاجرون إلى إخفاء كميات كبرى منها في ملابسهم الداخلية أو الاستعانة بمسافرين متجهين نحو الجزائر لتمرير الأموال بطريقة غير ممنوعة أو عبر اللجوء إلى التمويه.

وأكد الخبير الاقتصادي كمال ديب في تصريح لـ"الشروق" أن افتتاح بنك للجالية الجزائرية في الخارج بات أكثر من ضرورة ملحة في ظل ملايير الدولارات التي تحول سنويا إلى الجزائر بطريقة غير شرعية والتي توجه للسوق السوداء للأورو والدولار بدل الاستفادة منها لخدمة الاقتصاد الوطني، مؤكدا أن العملة الأجنبية يجب أن تدخل أيضا خزينة البنوك الجزائرية على غرار الإجراءات التي باشرتها الحكومة في الداخل عبر عملية التصحيح الجبائي لأصحاب رؤوس الأموال المتهربين من الضرائب وإلزامية التعامل بالصك في العقارات التي تتجاوز 400 مليون سنتيم والسيارات التي تزيد عن 100 مليون سنتيم.

وأضاف ديب أن بنك الجزائر يتحدث سنويا عن تحويلات لا تتجاوز مليار دولار، في وقت تحول الجالية المغربية المتواجدة في المهجر والتي لا يزيد عددها عن 40 بالمائة من حجم الجالية الجزائرية مبالغ أكبر من ذلك بكثير وهي الأموال التي ساهمت في خدمة الاقتصاد المغربي من خلال السماح للمتعاملين الاقتصاديين في الخارج بفتح حسابات بنكية ومالية، إلا أنه دعا في هذا الإطار إلى الأخذ بعين الاعتبار صعوبة الحصول على الوثائق لعدد كبير من الجزائريين المقيمين بطريقة غير شرعية وهو ما يمنع تسهيل تحويل أموالهم بطريقة بنكية.

وشدد ديب على منح تسهيلات سياحية وتحسين نوعية الخدمات في الفنادق ووسائل النقل البحرية والجوية لتشجيع حركة رؤوس الأموال نحو الجزائر ورفع البيروقراطية والتقليص من التأخرات التي تشهدها رحلات الجوية الجزائرية وحتى الشركة الوطنية للنقل البحري ومنح أسعار تفضيلية تلامس تلك الموجودة في تونس والمغرب.

اليومي الشروق
إخبارية وطنية

2015/08/18

المديرية العامة للضرائب تحدد شروط المطابقة الجبائية للأموال غير الرسمية

تقنين "الشكارة" بالبنوك يدخل حيز التطبيق

■ تحديد مقاييس تحصيل الرسم الجزافي المقدر بـ7 بالمئة

جربوعة قدور

وجهت المديرية العامة للضرائب تعليمات جديدة لمسؤولي المصالح الجبائية من أجل مرافقة البنوك في عملية تحصيل الأموال غير الرسمية من اجل إنجاح العملية التي تعول عليها الحكومة في توظيف "الشكارة" التي يحوزها رجال الأعمال والشركات الخاصة التي ترفض إيداع أموالها في البنوك الوطنية.

وتتضمن الوثيقة الموجهة لمديرية كبريات المؤسسات، وكذا كل المديريات والمفتشيات الجهوية للولايات والتابعة لهذه المصالح شروحات مقدمة من طرف المديرية العامة للضرائب بخصوص شروط تحصيل الرسم الجزافي بـ7 بالمائة، والذي أقره قانون المالية التكميلي 2015 تجاه الأشخاص الذين يودعون أموالا غير رسمية لدى البنوك.

وأكدت المديرية العامة للضرائب، أنه على مسؤولي المصالح الجبائية السهر شخصيا على تنفيذ الإجراءات المتعلقة بها، موازاة مع حملة الإعلام التي أطلقتها البنوك تجاه الزبائن المحتملين، وجهت المديرية تعليمات للمصالح الجبائية من اجل توفير هياكل استقبال على كل المستويات بغية إطلاق حملة إعلام وشرح لفائدة شركاء ومستعملي إدارة الجباية خلال تنقلهم إلى هذه المصالح.

وأوضحت المديرية العامة للضرائب أنها سترسل كلما استلزم الأمر مذكرة تكميلية قصد الإجابة عن الاستفسارات المحتملة بهذا الخصوص، مضيفة أن نتائج هذه العملية مرتبطة بالتحسيس والثقة التي ستمنح للمصالح المعنية من طرف الزبائن المعنيين.

وفيما يتعلق بالوظائف الممنوحة لكل مديرية في إطار تنفيذ هذا الإجراء، فقد كلفت المديرية العامة للضرائب قباضات الضرائب بتحويل المبالغ المقتطعة في إطار الرسم بـ7 بالمائة إلى حساب الاعتماد ناتج الضرائب المباشرة.

ولمتابعة هذه العملية، تلقت الوكالات البنكية المعنية بتحصيل الإيداعات تعليمات بتحويل نسخ عن شهادات الإيداع الممضاة من طرف الأشخاص الخاضعين لبرنامج المطابقة الجبائية الإرادي لمديرية الإعلام والتوثيق الجبائي وذلك بصفة يومية.

ونظرا للأهمية التي توليها السلطات العمومية لهذه العملية، فعلى مديرية الإعلام والتوثيق الجبائي أن تحول بدورها هذه الوثائق حال استقبالها للمديرية العامة لكبريات المؤسسات وكذا المديريات الولائية للضرائب التي سترسل -خلال اجل أقصاه سبعة أيام- بريدا شخصيا للمعني تعلمه فيه بأنه صار خاضعا لبرنامج المطابقة الجبائية، وأنه تم تحصيل الرسم إضافة إلى التكفل به في إطار متابعة وضعيته الجبائية.

ومن اجل السماح لقابض المديرية العامة للضرائب من تحويل مبلغ الرسم إلى الحساب المعني، فإن مديرية الإعلام والتوثيق الجبائي ملزمة بتزويده يوميا بسير عمليات التحويل البنكية التي تقوم بها الوكالات البنكية. كما أعطت المديرية العامة للضرائب تعليمات لمديرية العمليات الجبائية والتحصيل -المكلفة بتقييم العملية- من اجل إعداد حصيلة شهرية تسمح بتقييم مستوى الموارد المحصلة في إطار العملية. وكلفت هذه المديرية أيضا بمتابعة تسيير ملفات الخاضعين للضرائب الذين انخرطوا في برنامج المطابقة الجبائية.

النهار

2015/08/20

التحقيقات تكشف تحويل أكثر من 800 مليون من أموال الزبائن

توقيف المدير الولائي لبريد البيض بعد اكتشاف اختلاس أموال الزبائن

■ موظفون قاموا بالاستيلاء على منح أموات وعجزة وإيداعات مؤسسة نفطال ببريد بوقطب

أفضت التحقيقات التي قامت بها المديرية العامة لبريد الجزائر عبر مفتشيها الجهويين، إلى تحديد العديد من الثغرات المالية والإدارية واكتشاف وجود تلاعب بحسابات زبائن بريد الجزائر على مستوى مؤسسة بريد بوقطب بالبيض، بقيمة مالية قاربت 800 مليون سنتيم، مما أدى كخطوة أولى إلى إنهاء مهام المدير الولائي لبريد الجزائر بالبيض وإنزاله إلى رتبته الأصلية كمفتش ولائي، وتعيين المدير السابق لبريد سعيدة مكانه.

وحسب مصادر من داخل البريد الولائي بالبيض، فإن أهم الثغرات التي وقف عليها المفتشين هي التلاعب بحسابات شركة نفطال على مستوى دائرة بوقطب، والتلاعب بحسابات 12 زبونا للمؤسسة، أين تم سحب أموالهم وإرجاعها في أكثر من عملية بقيمة مالية فاقت 500 مليون سنتيم، اتهم فيها عونين بالمؤسسة وهما حاليا موقوفان تحفظيا، بالإضافة إلى اكتشاف تلاعب في المنحة الجزافية للتضامن الخاصة بالمسنين، من سنة 2012 إلى غاية شهر جوان الماضي، بثغرة مالية تقدر بأكثر من 300 مليون سنتيم، كان عون متابع في القضية الأولى يقوم بتقاضيها بأسم أكثر من 20 مسنا، منهم 3 في عداد الموتى والبقية لا علم لهم، في حين أن 4 منهم لا يقيمون أصلا في بلدية بوقطب.

وقد وقف المحققين على تجاوزات خطيرة على مستوى المؤسسة البريدية ببوقطب، أهمها عدم فتح تحقيق في حينه من طرف المدير الولائي السابق مع مدير المؤسسة البريدية ببوقطب، في قضية شركة نفطال التي تحاول أطراف جاهدة التستر عليها بطمس معالم القضية، خاصة المراسلات التي تمت بين مسؤولي الشركة ومدير المؤسسة البريدية ببوقطب، والتي تشير إلى وجود تلاعب في حساب الشركة، كما أن إحالة مدير المؤسسة البريدية ببوقطب على عطلة مفتوحة من دون فتح أي تحقيق أو تقديم شكوى رسمية للجهات الأمنية يطرح أكثر من تساؤل حول القضية. نشير إلى أن مسؤولي شركة نفطال بالبيض نفوا وجود أي تلاعب بحساباتهم المالية وأكدوا أن كل ما يتم تداوله مجرد إشاعات، وأن صب مستحقات الشركة تم في حينه من دون أي تلاعب، رغم المعطيات والوثائق التي توصل إليها مفتشو بريد الجزائر، والقضية تبقى حاليا بيد المديرية العامة لبريد الجزائر وشركة نفطال للفصل فيها، كما أن الأغرب من ذلك هو تقدم 12 زبونا من ضحايا التلاعب بالحسابات في المؤسسة البريدية ببوقطب بإشهادات إلى المديرية الولائية لبريد الجزائر بالبيض، يعترفون فيها أن التلاعب بحساباتهما تم بعلمهما وموافقتهما.. والقضية للمتابعة.

ن.رحماني

2015/08/23

تتكوّن من 9 أشخاص تمّ إيداعهم الحبس على ذمّة التحقيق

تفكيك عصابة وطنية تروّج أوراقا نقدية مزوّرة في بومرداس

أفادت مصادر لـ «النهار» أن وكيل الجمهورية لدى محكمة بودواو في بومرداس، أصدر أمرا بإيداع ثلاث عناصر من بين 9 متهمين يشكلون عصابة وطنية على الحبس المؤقت مع تمديد الاختصاص لترامي أطراف القضية في عدة ولايات، هذا لتورطهم جميعا في تهم تعلقت بتكوين جماعة أشرار وتقليد أوراق نقدية وتوزيع أوراق نقدية مزورة والمشاركة.

سعيدة .م

قضية الحال.حسب مصادرنا.جاءت على إثر تمكن مصالح الأمن التابعة لدائرة اختصاص بودواو على مستوى نقطة مراقبة من توقيف سيارة سياحية بعد الاشتباه فيها، وعند تفتيشها وتلمّس ركابها عثر بحوزتهم على مجموعة من النقود المزورة متمثلة في 45 ورقة من فئة 2000 دج، المعنيون تم اقتيادهم إلى مقر الأمن للتحقيق معهم، أين تبين أنهم على اتصال مع عناصر أخرى في ولايات مختلفة كسطيف وقسنطينة والعاصمة إلى جانب البليدة، يعملون على تهريبها وإغراق السوق بالأوراق المزورة. ومن أجل سيرورة التحقيق تم إرسال الأوراق النقدية المحجوزة إلى بنك الجزائر من أجل التأكد من صحتها، أين بين تقرير الخبرة الصادر عن بنك الجزائر، أن جميع الأوراق النقدية المحجوزة مزورة، ومع تمديد الاختصاص بعدما أدلى المتهمون الثلاثة بأسماء شركائهم، تمكنت مصالح الأمن التابعة للولايات المعنية من التوصل إلى باقي عناصر العصابة، وقد أسفرت العملية.حسب مصادرنا.عن حجز آلة نسخ بالألوان، وكذا أوراق بيضاء قصت منها الأوراق النقدية المزورة.

2015/08/24

النهار تنشر أرقام «الكنيس» وتكشف عن الصادرات بالتفاصيل

الجزائر صدّرت «بوشونات» الفلّين ومكيف هوائي واحد للصين في 6 أشهر!

■ ملابس عمل رجالية بـ35 دولار وعازل كهربائي واحد بـ12 دولار ضمن قائمة الصادرات
■ واردات بـ4 ملايير مقابل صادرات بـ281 مليون دولار

إن كانت الصين تحتل رأس قائمة الدول الموردة للجزائر بإجمالي فاق الأربعة ملايير دولار، فإن هذا البلد يسيطر على ذيل قائمة الدول التي «تعشق» المنتجات «مايد إن ألجيريا»، وأكبر دليل على ذلك هو استيرادها لمواد لم ترق إلى نسبة الواحد من المائة.

حبيبة محمودي

صدّرت دولة الصين ما لا يقل عن الأربعة ملايير و326 مليون دولار عبارة عن منتجات مختلفة خلال السداسي الأول من السنة الجارية إلى الجزائر، محتلة بذلك المركز الأول في قائمة الدول التي تربطها تبادلات وتعاملات مع المستوردين الجزائريين الذين يلجؤون دائما إلى منتجات «خردة» مقابل تهريب العملة الصعبة، كون هذا البلد مصنف لدى السلطات في خانة الدول التي تستنزف أموال الجزائر. وقد تنوعت السلع الصينية التي دخلت السوق الجزائرية خلال السداسي الأول من السنة الجارية بين عتاد الإعلام الآلي بـ157 مليون دولار، و152 مليون دولار لأجهزة التلفزيون نصف المصنعة و266 مليون دولار لاستيراد هواتف نقالة، مقابل واردات تفوق الستمائة مليون دولار تتمثل في شاحنات نقل بضائع وسيارات سياحية وسيارات ذات الاستعمال الخاص وأخرى لنقل الأشخاص، فيما تسبب اهتراء الطرقات الجزائرية ورداءة المواد التي تُصنع بها العجلات المطاطية في صرف 79 مليون دولار وحتى الطماطم ثلاثية التركيز احتلت مكانة هامة ضمن قائمة الواردات الجزائرية بقيمة 44 مليون دولار والأحذية بقيمة 23 مليون دولار متبوعة بالأواني المنزلية بـ16 مليون دولار.

المنتجات التي أقل ما يقال عنها إنها «تافهة» يمكن صناعتها وإنتاجها محليا، تستنزف حقيقة أموال الجزائر، إلا المستوردين الجزائريين همهم الوحيد هو إغراق السوق بمنتجات «الطايوان» مقابل تهريب العملة، وهذا في وقت تعكس فيه قائمة صادراتنا مدى انحطاط وغياب قاعدة صناعية يمكن أن نعوّل عليها في ضمان عائدات بالعملة الصعبة خارج قطاع المحروقات، حيث تكشف الأرقام الصادرة عن المركز الوطني للإعلام والإحصائيات التابع للمديرية العامة للجمارك، أن الصين قد تحصلت على منتجات «مايد إن ألجيريا» بقيمة 241 مليون دولار فقط خلال ستة أشهر، وأغلبها عبارة عن منتجات «ميهدلة» لا تخرج عن إطار غلّاقات أو «بوشونات» فلين بـ71 ألف دولار ونفايات ورقية و«كارطونية» بـ30 ألف دولار و«ملابس عمل رجالية» بـ35 دولار، وكذا مكيف هوائي واحد «لا شريك له» تم تصديره خلال ستة أشهر إلى دولة الصين العظمى بـ428 دولار، وكذا وعازل كهربائي واحد بـ12 دولار.

اليومي
الشروق
إخبارية وطنية

2015/08/24

تقرير مالي للشركة يكشف المستور:

هكذا تحايلت شركة "سايبام" لتمرير رشوة الـ200 مليون أورو لبجاوي

الإيطاليون ينتقلون من الدفاع إلى الهجوم ويجرون سوناطراك إلى تحكيم دولي ثالث

توصلت فرق شرطة الضرائب أو ما يعرف بـ"حرس المالية" إلى تحديد الحيلة التي بواسطتها تمكنت شركة "سايبام" من دفع الرشاوى والعمولات للوسيط فريد بجاوي، في إطار ما يعرف بفضيحة الرشاوى والفساد الدولي سوناطراك إيني سايبام، وهذا من خلال عملية تدقيق في ضرائب الشركة ما بين سنتي 2008 و2010.

حسان حويشة

ويحسب تقرير مالي لنشاط شركة سايبام للنصف الأول من السنة الجراية تحوز "الشروق" على نسخة منه، فإن مصالح الضرائب بميلانو أخطرت الشركة المعنية أي "سايبام" في 5 فيفري من العام الجاري بنتائج عملية التدقيق في الحصيلة الضريبية للشركة بين عامي 2008 و2010، والتي خصت نشاط الشركة في دول خارج الاتحاد الأوروبي في الشق المتعلق بقضيتها في الجزائر.

وبين التقرير أن الثغرة المالية تتوافق تماما مع قيمة الرشاوى والعمولات التي وردت في تحقيق قضاة مكتب الادعاء بمحكمة ميلانو، حيث توزعت على قيمتين الأولى بنحو 155 مليون أورو والثانية بقيمة 41,5 مليون أورو، وهو ما يجعل القيمة الإجمالية 196,5 مليون أورو، تم دفعها لأحد الوسطاء في إشارة لفريد بجاوي، مشيرة إلى أن إدارة الشركة لم تتقبل نتائج هذا الإخطار وقامت بتقديم مجموعة من الوثائق والأدلة الدفاعية.

وبحسب التقرير، فإن آخر جلسة استماع أولية بمحكمة ميلانو ستكون يوم 30 سبتمبر المقبل وعلى ضوئها سينقرر إحالة الملف من عدمه على المحاكمة العلنية الذي يوجد ضمنه 8 متهمين من بينهم جزائريان هما فريد بجاوي وسمير أورياد، و6 إيطاليين من بينهم الرجل الأول في مجمع إيني سابقا باولو سكاروني والمدير التنفيذي السابق لسايبام بييترو فرانكو تالي، وتوليو أورسي مدير سايبام الجزائر سابقا.

تحقيقات إيطالية تكشف المستور

تحكيم دولي جديد مع سوناطراك

وفي سياق آخر، تجددت متاعب الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك مع شركة سايبام الإيطالية، فمن التحقيقات القضائية والمحاكمات في قضايا الفساد، إلى قضايا النزاع والتحكيم الدولي لدى الغرفة الدولية للتحكيم بباريس، ويبين أن الطرف الايطالي قد انتقل من سياسة الدفاع على الهجوم في تعامله مع سوناطراك خاصة أن قضايا التحكيم الدولي كلها تخص مشاريع في الأسلس هي معنية بقضية الرشاوى والفساد الدولي ضمن المشاريع السبعة التي حصلت عليها سايبام في الجزائر بطرق مشبوهة.

ويكشف ذات التقرير عن تحكيم دولي جديد بين الطرفين، بخصوص مشروع "LZ2" "آل-زاد.2" الذي هو عبارة عن أنبوب غاز بين حاسي الرمل بولاية الأغواط وأرزيو بولاية وهران، الذي حصلت عليه سايبام بتاريخ 5 نوفمبر 2007.

وبحسب التقرير، فإن التحكيم الدولي تم إيداعه لدى الغرفة الدولية للتجارة بباريس في 12 ماي 2015 ويتضمن طلبا بدفع 7,39 مليون أورو أي أكثر من 73 مليار سنتيم، وأكثر من 600 مليون دينار جزائري، كتعويض عن التأخر في الدفع والأعمال الإضافية، حيث سيتم الرد على الملف في 7 سبتمبر الداخل.

ويضاف هذا التحكيم الجديد إلى ملفين آخرين كانت "الشروق" قد تطرقت إليهما في عدد سابق ويخص التحكيم الدولي لمشروع الحقل الغازي منزل لجمت شرق بحاسي مسعود "MLE"، ومشروع "آل.بي.جي" بحاسي مسعود كذلك، وهي المشاريع التي تطالب فيها سايبام بتعويضات تفوق مليارا و100 مليون أورو، وهي قيمة مالية تتعدى 11 ألف مليار سنتيم بالعملة الوطنية.

اليومي الشروق
إخبارية وطنية

2015/08/24

عمال أرسيلور ميتال يطالبون بفتح تحقيق حول الملايير الموجهة للاستثمار

1200 مليار سنتيم ثغرة مالية في مركب الحجار

طالب عمال أرسيلور ميتال "الجزائر" الوزير الأول عبد المالك سلال بالتدخل السريع وفتح تحقيق حول الثغرة المالية التي يسيرون مركب الحجار قدرت بـ1200 مليار سنتيم اكتشفت بالمركب وتم السكوت عليها من طرف أصحاب الشكارة الذين بقوة، مطالبين بتقديم هذه الملفات إلى وكيل الجمهورية لفتح تحقيق حول الملايير التي كانت موجهة للاستثمار.

دعا ممثل عمال ارسليور ميتال كشيشي داود رئيسي البرلمان "بغرفتيه" للإسراع في إيفاد لجنة تحقيق برلمانية مكونة من نواب ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية لمركب الحجار بعنابة للبحث في ملفات الفساد التي مست الصفقات العمومية على مستوى هذا المركب، وعلى رأسها الثغرة المالية التي قدرت بـ1200 مليار سنتيم، والتي اكتشفت في ماي الماضي، غير أن القضية تم السكوت عليها، موضحا في بيان له أن أصحاب الشكارة أصبحوا يسيرون هذا المركب دون مراقبة، الأمر الذي جعل من هذا الأخير يواجه الانهيار، مطالبين في نفس الوقت بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة وذلك منذ إمضاء العقد الاجتماعي للاستثمار ، أين فرض في هذا العقد محاربة الفساد بكل أنواعه، وكذلك تطبيق القانون الجزائري للصفقات العمومية مع الأولوية للشركات الوطنية، فضلا عن ضرورة الحفاظ على مناصب الشغل مع خلق مناصب جديدة وتطبيق القانون الخاص بتوظيف اليد العاملة، لأن المركب في حاجة إليها بعد ما أصبح عدد العمال حوالي 4100 عامل مقارنة بالسنوات الماضية، أين وصل عدد العمال إلى 12500

كما دعا ممثل عمال أرسيلور ميتال إلى ضرورة عقد جمعية عامة عمالية لبحث حقيقة ملفات الفساد، وسماع مطالب العمال التي لطالما رفعوها ولقيت رفضا من طرف المسؤولين، وعاد المتحدث ذاته إلى قضية الفحم المستورد من الخارج في ظل الأزمة المالية التي تمر بها الجزائر، داعيا إلى فتح تحقيق في القضية ورفع اللبس عنها.

أسماء .ب

اليومي الشروق
إخبارية وطنية

2015/08/25

ارتفاع عدد الشكاوى ضد ممارسي التسويق الشبكي في الجزائر

شركات "افتراضية" تهرب "الدوفيز" إلى الخارج في عز التقشف!

400 "متجر إلكتروني".. ولا قوانين رسمية لضبط التجاوزات لحد الساعة

الخبير التكنولوجي عبدلوش لـ الشروق: التخلف الرقمي سبب ما يحدث

لايزال الغموض يلف وضعية شركات التسويق الشبكي التي تنشط في الجزائر دون تصريح رسمي منذ أزيد من 15 سنة وتحوّل ملايين الدولارات سنويا نحو الخارج، في ظل غياب قوانين رسمية تنظم عملها، ويأتي ذلك في وقت تشتكي الحكومة من تراجع المداخيل وتتحدث عن مراقبة حركة رؤوس الأموال والتحويلات نحو الدول الأجنبية، في حين شهد التسويق الشبكي تناميا غير مسبوق خلال الأشهر الماضية بدخول شركات جديدة إلى الجزائر كان آخرها "يوني سيتي" التي تضاف إلى "كيونت"، "أوبيس"، "سي ورلد"، "فور إيفر" وقائمة طويلة.

إيمان كيموش

وتعتمد طريقة التسويق الشبكي على اصطياد أكبر عدد من الأعضاء من خلال تكليف كل عضو جديد بجلب عضوين على الأقل مقابل عمولة مالية وليس مقابل سلعة محددة، وهو ما مكن في ظرف قياسي من تجنيد عدد كبير من الجزائريين قدره الخبراء بـ100 ألف لحد الساعة.

وأكد خبير التكنولوجيا والمعلوماتية عثمان عبدلوش في تصريح لـ"الشروق" أن فراغا قانونيا وتقنيا سمح بتنامي عدد هذه الشركات التي تدخل السوق الجزائرية بطريقة يشوبها الغموض وتستغل سذاجة بعض المواطنين لتلعب على وتر الفقر وكيفية تحويلهم إلى ملياردريات في وقت قياسي وتمكينهم من جني الملايير وهي التجارة التي باتت تثير الريبة والشك، خاصة وأن الخزينة العمومية تمر بظروف صعبة اليوم نتيجة تهاوي سعر البترول وتراجعه بشكل قياسي، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقنين خروج رؤوس الأموال وعدم السماح لهكذا متعاملين باستغلال فراغات تقنية وقانونية وهشاشة النظام البنكي في الجزائر لتجنيد عشرات آلاف الجزائريين.

تهريب الأموال مستمر

وأضاف المتحدث أنه لو كانت هنالك تجارة إلكترونية منظمة في الجزائر ومنظومة بنكية متطورة تراقب التحويلات المالية وتسمح باستعمال الشبكة الرقمية لإبرام الصفقات لما استغل هكذا متعاملون الأنترنت لإقناع الجزائريين بالانضمام إلى شبكتهم مقابل سلع "خردة" وإلزامهم على جلب زبائن جدد مقابل عمولة هي تمثل "الفتات" مقارنة مع الأموال التي تجنيها هذه الشركات والتي تمرر إلى الخارج بطريقة "الكابة" ودون تصريح رسمي لدى الجهات المعنية.

واعتبر عبدلوش أن الجزائر بلد متخلف جدا من الناحية التقنية والرقمية، وأن كافة الشبكات التكنولوجية الناشطة لحد الساعة تبقى دون المستوى وغير قادرة على تلبية احتياجات الجزائريين لتطوير التجارة الشبكية وهو ما دفع بالعديد من الشركات إلى اللجوء إلى النشاط الموازي لاستثمار الملايير على حساب الجزائريين وحتى بعيدا عن أعين الرقابة ووزارة التجارة التي لا تمتلك ترسانة قانونية قادرة على تنظيم السوق، مذكرا بفشل الحكومة سابقا في تجسيد مشروع "أسرتك" التي تتضمن كومبيوتر لكل أسرة وحتى مشروع الجزائر إلكترونية الذي لم ير النور منذ الإعلان عنه.

وتحصي وزارة التجارة 400 موقع إلكتروني ينشط في الجزائر، وأكدت مصادر من القطاع أن ما يسري على السوق الحقيقية من قوانين فيما يتعلق بالتجاوزات يسري على السوق الإفتراضية، وأن أي مواطن يسجل أي تجاوز فيما يخص شركات التسويق الشبكي أو توزيع سلع محظورة أو مغشوشة مطالب بإيداع شكوى، في حين أوضحت ذات المصادر أن مصالح الأمن تدخلت في العديد من المرات لتنظيم العملية وقامت بإغلاق عدد من المكاتب لشركات تسويق شبكي تنشط خارج القانون.

النهار

2015/08/30

مدير الوكالة وموظّفون في بنك *BNA* متهمون في القضية

اختلاس أموال من وكالة SAA في سبدو بتلمسان

عمليات الاختلاس كانت تتمّ من خلال تقديم تعويضات على حوادث مرور وهمية

باشر القطب الجزائي المتخصص لوهران التحقيق النهائي في قضية اختلاس أموال عمومية والتزوير واستعمال المزور والإهمال الواضح المؤدي إلى الاختلاس، وهي الوقائع المتابع فيها 13 شخصا، ويتعلق الأمر بمدير وأربعة موظفين منهم سيدة على مستوى وكالة سبدو للبنك الوطني الجزائري «BNA»، إضافة إلى مدير وكالة سبدو لشركة التأمينات الجزائرية الموجود رهن الحبس وكذا ستة زبائن لدى شركة التأمينات.

م.معمري

ملخص الوقائع تفيد أن مصالح الضبطية القضائية فتحت تحقيقا أفضى إلى اكتشاف وجود ثغرة مالية تمثل قيمة صكين بخمسين ألف دينار من الحساب البنكي لشركة التأمينات الجزائرية، حيث تبين أن هذه الأخيرة كان مديرها يقوم بإيداعات مالية نقدا وبواسطة صكوك والتي تخص تعويضات لحوادث مرور لزبائن شركة التأمينات الجزائرية ظهر من خلال التحقيق أنها حوادث مرور وهمية بلغ عددها 11 حادثا وارتفعت قيمة الثغرة إلى 35 مليونا، إذ كان مدير وكالة سبدو لشركة التأمينات الجزائرية يقوم بهذه الإيداعات شخصيا، مما جعله يتلقى تسهيلات على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري. يشار إلى أن القضية المودع بسببها مدير وكالة شركة التأمينات الجزائرية رهن الحبس المؤقت، فيما يمثل فيها البقية للمحاكمة وفق إجراءات الاستدعاء المباشر، سبق لمحكمة الجنح لسبدو الفصل فيها، والقضاء بـ18 شهرا حبسا نافذا في حق المتهم الأول، حيث حضر فيها البقية كشهود، إلا أن مواصلة التحقيق كشفت عن ضلوع هؤلاء في عملية الاختلاس، ليتم تحويل الملف على القطب الجزائي لوهران للفصل فيه.

قدد اختتامها وزوّر توقيع المصفّي لإجراء 20 عملية سحب غير قانونية

محاسب بشركة وطنية محلّة يختلس أكثر من مليار سنتيم من حساباتها

علمت «النهار» من مصادر موثوقة، أن عميد قضاة التحقيق لدى محكمة سيدي امحمد بالعاصمة، قد أحال مؤخرا، على فرع الجنح ملف فساد طال المجمع الصناعي للخشب والشركة الوطنية للتأثيث وتحويل الخشب «ENATB»، هذه الأخيرة وفي ظل إجراءات تصفيتها اكتشفت 20 عملية سحب غير قانونية لمبالغ مالية هامة تمت من رصيد المؤسسة المنحلة بتواريخ لاحقة لتاريخ غلق الرصيد البنكي المصادف لـ14 نوفمبر 2010، إذ تورط في جريمة اختلاس ما يزيد عن المليار سنتيم وسرقة «الشيكات» والتزوير واستعمال المزور في محررات مصرفية وتقليد الأختام حسب الشكوى «المكلف بالحسابات» بشركة ENATB المتواجد رهن الحبس المؤقت. وحسب المعلومات المتوفرة استنادا للوثائق الرسمية، التي تحوز «النهار» على نسخة منها، فإن الشكوى المصحوبة بالادعاء المدني أمام عميد قضاة التحقيق ضد مسؤول الحسابات بشركة «ENATB» المحلّة، جاءت بعد تعيينه في المنصب في إطار عملية التصفية التي مرت بعدة مراحل، ليتم تعيين المدعو «ج.ا» كمصفي للمؤسسة العمومية الاقتصادية لاستكمال عملية التصفية، هذا الأخير تفاجأ بعد تكليف مسؤول الحسابات المشتبه فيه في القضية بإيداع إرسالياته للبنك الوطني الجزائري الكائن بقصر المعارض، من أجل غلق الحساب البنكي المفتوح لديها بعدم إتمام العملية وغيابه غير المبرر للاجتماعات التي كانت مقررة لإحضار الوثائق المحاسبية الخاصة بالشركة المنحلة، حتى يتسنى إنهاء وغلق عملية التصفية، هذا ما جعل المصفي يراسل مجددا البنك الوطني الجزائري لطلب منحه ملخص عن كشف الحساب الجاري للمؤسسة المنحلة من تاريخ 1 جانفي 2010، إلى تاريخ 12 نوفمبر 2013، إلا أنه تفاجأ بإجراء 20 عملية سحب غير شرعية لمبالغ مالية هامة تمت من رصيد المؤسسة المنحلة، إلى أن وصل المبلغ المختلس إلى 1039500000 دج، وهذا بعد استعماله لـ«شيكات» مسروقة، الأمر وحسب النقاط الذي ارتكز عليها التحقيق مع المتهم، أنه بتاريخ 29 ديسمبر 2013، راسل المجمع الصناعي للخشب مصفي الشركة المحلّة باعتبارها المالكة الوحيدة لأسهم الشركة الوطنية للتأثيث وتحويل الخشب، لأجل استفساره عن «الشيكات» المسحوبة باسم المتهم ولصالحه ليتبين من خلال إجابة المصفي المؤرخة بتاريخ 6 جانفي 2014، أنه لم يوقع أبدا على هذه «الشيكات» ولا يعلم مصدرها، كما أكد أن المتهم بصفته المحاسب كان على علاقة دائمة بالبنك، وقد استنسخ ختما واستعمله على «الشيكات» وزور توقيعه إضافة إلى عدم قيامه بإيداع الإرسالية الخاصة بغلق الحساب الجاري المفتوح بالبنك الوطني الجزائري. وأمام هذه المعطيات، فقد تم استكمال إجراءات التحقيق مع المتهم وطوي الملف بعد إحالته من قبل عميد قضاة التحقيق بمحكمة الجنح بسيدي امحمد، لمحاكمته وفق ما ينص عليه القانون.

سهيلة ز

اليومي
الشروق
إخبارية وطنية

2015/08/31

محكمة ميلانو تفصل في قضيتها مع سوناطراك يوم 30 سبتمبر المقبل

العدالة الجزائرية ترفع التجميد عن أرصدة بنكية لسايبام

رفعت العدالة الجزائرية التجميد عن أرصدة وحسابات بنكية لشركة سايبام الايطالية المتورطة في قضايا فساد ورشاوى مع شركة سوناطراك، ولم يبق إلا حسابان قيد التجميد يتعلقان بمشروعي أنبوب الغاز "جي.كا.3" والحقل الغازي منزل لجمت شرق "MLE" بحاسي مسعود، وأبقت على حسابين اثنين فقط مجمدين بقيمة مالية تتجاوز 90 مليون أورو أي قرابة 1000 مليار سنتيم.

حسان حويشة

وحسب ما ورد في تقرير الحصيلة المالية لسايبام التي تخص السداسي الأول من السنة الجارية الذي تحوز "الشروق" على نسخة منه فإن العدالة الجزائرية قامت برفع التجميد عن حسابات بنكية لشركة سايبام في الجزائر تخص مشاريع قامت بإنجازها في الجزائر لصالح الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك، ولكن التقرير اكتفى بالقول أن الحسابات جمدت على أساس التحقيق القضائي الذي باشرته العدالة الجزائرية في كيفية منح صفقات لسايبام في هذا البلد، ولكن سرعان ما رفع التجميد عنها ولم يبق إلا حسابين بنكيين اثنين.

ولم يشر التقرير بدقة إلى القيمة المالية لهذه الحسابات التي رفع عنها التجميد ولا المشاريع الخاصة بها، لكن المرجح أن هذه الحسابات البنكية تخص المشاريع التي انتهت سايبام من انجازها في إطار العقود السبعة التي منحت لها بطرق مشبوهة في عهد وزير الطاقة الأسبق شكيب خليل، خاصة وان تقريرا سابقا لذات الشركة أشار إلى الانتهاء من أشغال مشاريع "جي.كا.3" و"لوطو3" وحاسي مسعود ومنزل لجمت شرق ومشروع "أل.أن.جي".

القضية أمام المحكمة يوم 30 سبتمبر

ومقابل رفع التجميد عن حسابات بنكية لسايبام دون الإشارة إلى قيمتها والمشاريع الخاصة بها، فإن التجميد مازال ساريا على حسابين لذات الشركة يخصان مشروعي "جي.كا.3" ومنزل لجمت شرق، وهما معنيان مباشرة بفضيحة الرشاوى والفساد الدولي لسوناطراك إيني سايبام أو ما يعرف برشوة الـ200 مليار دولار وتم منحهما في عهد شكيب خليل أيضا ضمن العقود السبعة، حيث تفوق القيمة المالية المجمدة في هذين الحسابين 9 ملايين أورو أي أكثر من 900 مليار سنتيم بالعملة الوطنية.

وتضمن التقرير مترجما جديدا في قضية الرشاوى، مشيرا على أن عملية الدفع تولتها شركة سنام بروجيتي وهي أحد فروع مجمع إيني الذي يملك بدوره 42 بالمائة من أسهم سايبام، لصالح الشركة الوهمية بيرل بارترز لفريد بجاوي، حيث أن المبالغ التي لم تخضع للضرائب خلال سنوات 2008 2009 و2010 بعد عملية إعادة التدقيق الضريبي من طرف شرطة حرس المالية كشف أنها تتوافق تماما مع قيمة الرشاوى التي كشف عنها محقق الإدعاء العام في ميلانو.

وحسب التقرير، فإنه من المنتظر أن تنظر محكمة ميلانو في الـ30 من سبتمبر الداخل في قضية فضيحة الرشاوى والفساد الدولي سوناطراك إيني سايبام في آخر جلسة استماع أولية، أين سيتم الفصل في الملف بإحالته على المحاكمة أو إحالته على التحقيق مجددا، لكن المرجح هو أن الملف سيتم إحالته على المحاكمة بالنظر لنوعية قضاة التحقيق الذين يقفون وراء هذا الملف الذين يتقدمهم فابيو دي باسكوالي، الذي يعتبر القاضي الوحيد الذي تولى قضية رئيس الوزراء السابق سيليفو برلسكوني وحكم عليه فيها بالسجن النافذ، وهي قضية التهرب الضريبي لإمبراطوريته الإعلامية "ميدياسات".